الأمم المتحدة

S/2004/224

مجلس الأمن

Distr.: General
19 March 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن عن شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤ خلال رئاسة جمهورية الصين الشعبية للمجلس (انظر المرفق). وقد تم إعداد هذا التقييم تحت مسؤوليتي بعد عقد مشاورات مع أعضاء آخرين للمجلس.

وأرجو التفضل بالعمل على تعميم الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) وانغ **غوانغيا**
السفير
الممثل الدائم

240304 240304 04-27856 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن أثناء رئاسة الصين (شباط/فبراير ٢٠٠٤)

المقدمة

في إطار رئاسة جمهورية الصين الشعبية لمجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٤، تناول المجلس مجموعة كبيرة من المسائل المدرجة على جدول أعماله بما فيها كوت ديفوار، وكوسوفو، وقبرص، والعراق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والبعثة الموفدة إلى وسط أفريقيا، والشرق الأوسط/فلسطين، وتيمور - ليشتي، والصومال، وجورجيا، وهايتي. وبفضل التعاون بين أعضاء المجلس، والدعم الذي قدمته الأمانة العامة، سارت أعمال المجلس خلال الشهر بسلاسة وانتظام، وأعطيت الأولوية الواجبة لبعض المسائل البارزة دون إهمال المسائل الأخرى المشمولة بجدول أعمال المجلس.

وعلى وجه الإجمال، عقد مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير ١١ جلسة رسمية، وأجرى مشاورات غير رسمية في ٩ مناسبات. واتخذ المجلس ٣ قرارات، وأصدر بيانين رئاسيين. وأدلى رئيس المجلس بثلاثة بيانات إلى الصحافة باسم المجلس.

ونشرت رئاسة مجلس الأمن عن طريق صفحتها على الإنترنت (www.china.un.org)، بانتظام وفي المواقيت المناسبة، برنامج عمل المجلس والأنشطة التي اضطلع بها خلال شهر شباط/فبراير.

أفريقيا

البعثة الموفدة إلى وسط أفريقيا

في ١٧ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة عامة للنظر في التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام بشأن التوصيات التي أعدتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا (S/2004/52). وعرض توليامييني كالموه، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، التقرير المرحلي، وأحاط أعضاء المجلس علما بآخر التطورات الحاصلة في المنطقة. وسلموا بالمساهمات المهمة التي قدمتها بعثة المجلس لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، ورحبوا بالتطورات الإيجابية في البلدين. وأعرب الأعضاء عن أملهم في أن تؤدي هذه التطورات إلى تهيئة الظروف من أجل عقد المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.

كوت ديفوار

في ٤ شباط/فبراير، عقد المجلس مشاورات بشأن كوت ديفوار. وفي أعقاب هذه المشاورات اتخذ القرار ١٥٢٧ (٢٠٠٤)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وإثر سلسلة من المشاورات اتخذ المجلس بالإجماع في ٢٧ شباط/فبراير القرار ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، الذي قرر بموجبه إنشاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، اعتبارا من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقرر المجلس أيضا تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار والإذن الممنوح لقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى موعد غايته ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وطلب إلى الأمين العام أن ينقل السلطة في ذلك التاريخ من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ورحب الأمين العام باتخاذ القرار، وقال إن تعزيز وجود الأمم المتحدة يوطد عملية السلام في كوت ديفوار ويثبت الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأسرها.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١١ شباط/فبراير، قدم ويليام لاسي سوينغ، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إحاطة إلى المجلس. وأعرب أعضاء المجلس عن رضائهم إزاء التطورات الإيجابية الحاصلة مؤخرا في عملية السلام والمصالحة الوطنية، مؤكدين في الوقت ذاته أنه لا يزال يتعين عمل الكثير خلال الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات الوطنية المقررة في عام ٢٠٠٥. ودعا الأعضاء المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة إلى حكومة الوحدة الوطنية والانتقال، فيما تبذله من جهود من أجل تنفيذ الاتفاق العام والشامل. وبعد انتهاء الجلسة، أدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة (انظر التذييل).

الصومال

في ٢٥ شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مشاورات بشأن الصومال، أحاط فيها السيد وينستون توبمان، ممثل الأمين العام في الصومال، أعضاء المجلس بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/2004/115)، وبالتطورات التي وقعت بعد الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن دعمهم القاطع لعملية المصالحة الوطنية في الصومال التي انطلقت برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ورحبوا بتوقيع أعضاء الوفود الصومالية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إعلان التنسيق بين القضية المختلفة، واعتبروه خطوة مهمة صوب إحلال السلام والمصالحة بشكل دائم في الصومال، ودعوا الأطراف الصومالية إلى الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن. وأدان أعضاء المجلس الأطراف التي تعرقل عملية السلام الصومالية. وأعربوا أيضا عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الإنسانية في

الصومال. وعقب اختتام المشاورات، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا بشأن الصومال (S/PRST/2004/3).

آسيا

العراق

في ٩ شباط/فبراير، وفي سياق المشاورات التي أجراها المجلس، أحاط الأمين العام المجلس علما، بقراره إرسال بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة إلى العراق، برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي. وأبدى أعضاء المجلس تأييدهم الكامل لقرار الأمين العام وأعربوا عن اعتقادهم بأن البعثة ستفيد في العملية السياسية في العراق.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الممثلان الدائمان للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وفقا للفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وركز الممثل الدائم للولايات المتحدة في الإحاطة التي قدمها على التطورات السياسية في العراق والقضايا المتصلة بالأمن ونزع السلاح وبرنامج النفط مقابل الغذاء. وركز الممثل الدائم للمملكة المتحدة إحاطته على تقديم الخدمات الأساسية والمسائل المتصلة بإعادة الإعمار الاقتصادي وحقوق الإنسان والعدالة في العراق.

وبالنظر إلى أن تقرير بعثة تقصي الحقائق قد عُرض على أعضاء المجلس قبل الاجتماع، رحبوا خلال الإحاطة بالتقرير وأثنوا على الجهود التي بذلها السيد الإبراهيمي وفريقه. كما أكدوا على ضرورة التمسك بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه كموعد لنقل السيادة إلى العراق، وأعربوا عن دعمهم لوجود دور موسع للأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق.

تيمور – ليشتي

في ٢٠ شباط/فبراير، عقد المجلس اجتماعا عاما بشأن الحالة في تيمور – ليشتي، وعرض السيد جان – ماري – غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، التقرير الخاص المقدم من الأمين العام (S/2004/117). وعدد وكيل الأمين العام الإنجازات البارزة التي أحرزت في تيمور – ليشتي منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. لكنه لاحظ أنه مع اقتراب موعد انتهاء الولاية المنوطة بالبعثة، فإن الهدف المتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي الحقيقي من جانب تيمور – ليشتي لم يتحقق حتى الآن. وقال إن الأمانة العامة خلصت إلى أن استمرار وجود عملية لحفظ السلام لمدة سنة إضافية واحدة، تكون بمثابة ''مرحلة تثبيت''، يعتبر ضروريا من أجل تعزيز وتقوية ما تم تحقيقه حتى الآن. وحضر

سعادة السيد هوزيه راموس – أورتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي الاجتماع، ودعا إلى استمرار وجود عنصر لحفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة الجديدة المقترحة في تيمور – ليشتي. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم لتيمور – ليشتي في مسعاها من أجل بناء الدولة، وأقروا اقتراح الأمين العام تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية سنة إضافية. وفي سياق الاجتماع أدلى ببيانات عدد آخر من البلدان، بما في ذلك بعض الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

الشرق الأوسط

في ١٨ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة الإحاطة الشهرية العادية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. وقدم السيد تيري رود لارسون، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام، إحاطة للمجلس، أوضح في سياقها أن الفرصة المتاحة لاستئناف عملية السلام، التي تستند في المقام الأول إلى ما يبديه الطرفان من استعداد للتكلم أحدهما مع الآخر لا تزال قائمة. وتمنى أن يجري عقد الاجتماع الأول بين رئيسي الوزراء في أقرب وقت ممكن. وأضاف أن خطة السيد شارون للانسحاب الأحادي لا يمكن أن تتم في فراغ، وأنه بدون إبداء التعاون من جانب السلطة الفلسطينية، ومساعدة المجتمع الدولي، سيكون تحقيق أي انسحاب منظم أمرا غير محتمل. وأهاب بالطرفين الاستفادة من الفرصة التي يتيحها الاستئناف الممكن لعملية السلام استنادا إلى مبادرة الانسحاب، وطلب إلى اللجنة الرباعية إعادة التحاور مع الطرفين وتنشيط جهودها. وفي المشاورات غير الرسمية التي أجريت عقب تقديم الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس عن اتفاقهم إجمالا مع تقييم الحالة الذي قدمه المنسق الخاص.

أوروبا

قبرص

في ٩ شباط/فبراير، وفي سياق مشاورات غير رسمية، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن إحاطة عن مسألة قبرص. وقال إنه بعد النظر المتأني، وفي أعقاب الاتصالات المشجعة التي أجراها بشأن المسألة خلال رحلته الأخيرة إلى أوروبا، وفي الفترة التي أعقبتها، قرر أن يدعو زعيمي طرفي المسألة القبرصية، ومعهم ممثلي اليونان وتركيا والمملكة المتحدة إلى نيويورك لعقد اجتماع في ١٠ شباط/فبراير. وقال إنه بنى توقعاته على أساس أن الطرفين سيعودان عقب إجراء هذا الاجتماع، إلى الجزيرة لمواصلة التفاوض على أساس الخطة المنقحة التي طرحها في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وأكد الأمين العام أنه من مصلحة جميع الأطراف

أن يتم حل هذه المسألة قبل حلول ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، وأن تحقيق هذا الهدف ممكن لو توافر لدى الجانبين حسن النية والعزم، وحظيا بالدعم القوي من المجتمع الدولي. وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بمبادرة الأمين العام وأبدوا تشجيعهم لها.

جورجيا

في ٢٦ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة مفتوحة بناء على طلب الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة حضرها ميخائيل ساكا شافيلي، رئيس جورجيا، الذي أحاط المجلس علما بالتطورات الحاصلة في بلده مؤخرا وعرض رؤيته بالنسبة لعملية السلام في أبخازيا بجورجيا.

كوسوفو، وصربيا والجبل الأسود

في ٦ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة عامة بشأن كوسوفو، وصربيا والجبل الأسود. وعرض السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقرير الأمين العام (S/2004/71) بشأن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع التأكيد خاصة على تنفيذ المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي للمعايير المرجعية الثمانية في إطار سياسة ''المعايير قبل المركز''. وأوضح للمجلس أنه سيقوم في القريب العاجل بتقديم خطة عمل تنفيذية تحدد بوضوح الإجراءات الضرورية لبلوغ هذه المعايير. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم لقيام مجتمع جامع متعدد الأعراق استنادا إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولسياسة ''المعايير قبل المركز''. كما أعربوا عن تأييدهم لعملية المراجعة التي استهلها الممثل الخاص.

وأدلى ببيانات في الاجتماع كل من مساعد وزير الخارجية الاتحادي لصربيا والجبل الأسود، والممثلان الدائمان لألبانيا وأيرلندا، حيث تكلم الأخير باسم الاتحاد الأوروبي.

هايتي

اجتمع المجلس خلال شهر شباط/فبراير في ست مناسبات لمناقشة الحالة في هايتي، وجرى ذلك، في شكل مشاورات غير رسمية واجتماعات رسمية.

ففي ١٨ شباط/فبراير، أدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة باسم المجلس (انظر التذييل) أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء تصاعد مستوى العنف وتدهور الحالة السياسية والإنسانية في هايتي. وأدان المجلس أعمال العنف ودعا جميع الأطراف التي تديمها إلى التوقف عن هذه الأعمال على الفور. وطلب إلى الحكومة والمعارضة الدخول في حوار والتغلب على خلافاتهما سلميا وبأسلوب ديمقراطي من خلال استخدام الوسائل الدستورية.

وفي ٢٥ شباط/فبراير، استمع المجلس إلى إحاطة من كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن آخر التطورات الحالية في هايتي. وبعد اختتام الإحاطة، أدلى الرئيس ببيان آخر إلى الصحافة (المرجع نفسه)، حيث أعرب عن أسفه لقرار المعارضة في هايتي رفض خطة عمل منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، وشدد على أن تنفيذ هذه الخطة يمثل أفضل فرصة لحل المشكلة في هايتي.

وبطلب من حكومة جامايكا قدمته نيابة عن الجماعة الكاريبية، عقد المجلس اجتماعا عاما في ٢٦ شباط/فبراير. وأدلى ببيانات في الاجتماع كل من ك. د. نايت، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، وفريدرك أ. ميتشل، وزير الشؤون الخارجية والخدمات العامة في جزر البهاما، وممثلون من دول أعضاء أخرى.

وأعرب وزير الشؤون الخارجية في جامايكا عن أمله في أن يأذن مجلس الأمن في القريب العاجل بنشر عملية لحفظ السلام في هايتي للمساعدة في إحلال الاستقرار في الحالة واستعادة القانون والنظام. وفي نهاية الاجتماع أقر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2004/4)، أشاد فيه بمنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية للدور القيادي الذي اضطلعا به من أجل تعزيز التوصل إلى تسوية سلمية ومحاولتهما إعادة بناء الثقة فيما بين الأطراف لا سيما من خلال خطة العمل التي وضعاها. وأشار البيان إلى أن المجلس سينظر على وجه الاستعجال في الخيارات المتعلقة بالتدخل الدولي بما في ذلك إيفاد قوة دولية لدعم التسوية السياسية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي ٢٩ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤)، الذي يأذن بنشر قوة مؤقتة متعددة الجنسيات في هايتي لفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر. وأعرب المجلس عن استعداده لمتابعة ذلك بإنشاء قوة لبث الاستقرار تابعة للأمم المتحدة، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس توصيات بشأن حجم تلك القوة وهيكلها وولايتها في غضون ٣٠ يوما على الأفضل. كما رحب بتعيين الأمين العام لمستشار خاص بشأن هايتي، وطلب إليه أن يضع برنامج عمل تفصيلي للأمم المتحدة بغرض مساعدة العملية الدستورية ودعم تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية.

التذييل

بيانان أدلى بهما رئيس مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٤ إلى الصحافة

جمهورية الكونغو الديمقراطية (١١ شباط/فبراير)

استمع أعضاء مجلس الأمن هذا الصباح إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد رحبوا بالتطورات الإيجابية الأخيرة في عملية السلام والمصالحة الوطنية. وكرروا تأكيد دعمهم الكامل إلى حكومة الوحدة الوطنية والفترة الانتقالية وإلى جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وانضم أعضاء المجلس إلى المجتمع الدولي فيما أعرب عنه من قلق دعما للفترة الانتقالية والعمل الذي يتعين القيام به والذي سيؤدي إلى تنظيم انتخابات وطنية من المقرر عقدها في عام ٢٠٠٥. وشددوا على ضرورة نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وهو الأمر الذي يتعين تنفيذه، وعلى ضرورة وجود منسق وطني للتأكد من اتباع حكومة الوحدة الوطنية والفترة الانتقالية نهجا موحدا، وعلى الطابع الملح لسن قوانين ذات مغزى. وأكدوا أيضا على ضرورة بسط سلطة الدولة، وعلى إصلاح قطاع الأمن، وعلى تعزيز سيادة القانون وإعادة التعمير الاقتصادي، وعلى وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وللإفلات من العقاب.

وناشد أعضاء المجلس المجتمع الدولي مساعدة حكومة الوحدة الوطنية والفترة الانتقالية في هذا المسعى. وأحاطوا علما في هذا الصدد بالتقدم المحرز وبالإجراءات اللازمة المتفق عليها في الاجتماع الذي انعقد في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ حول إصلاح قطاع الأمن، الذي يمكن أن يكون بمثابة الأساس المتين الذي يعتمد عليه في تحقيق تكامل الجيش والشرطة وإعادة تشكيلهما.

هايتي (١٨ شباط/فبراير)

أعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ قلقهم إزاء العنف المتزايد والأزمة السياسية في هايتي التي أدت إلى تدهور الحالة الإنسانية، بما في ذلك إلى خسائر في الأرواح.

وأدان أعضاء المجلس بشدة أعمال العنف وناشدوا كل الذين ارتكبوها وضع حد لهذه الأعمال. وأعربوا أيضا عن بالغ قلقهم إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في هايتي.

ويناشد أعضاء المجلس حكومة الرئيس جان بيرتراند أرستيد والمعارضة استعادة الثقة والحوار وحل الخلافات بصورة سلمية وديمقراطية ودستورية.

وأثنى أعضاء المجلس على العمل الذي اضطلع به مكتب منسق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة وحثوا جميع المعنيين على التعاون معه.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم القوي لمبادرات المنظمات الإقليمية ذات الصلة، والجماعة الكاريبية، ومنظمة الدول الأمريكية الرامية إلى وضع حد للأزمة.

هايتي (٢٥ شباط/فبراير)

يدين أعضاء مجلس الأمن العنف المستمر والأزمة السياسية في هايتي التي أدت إلى خسائر في الأرواح، وتدهور الحالة الإنسانية، والإساءة إلى حقوق الإنسان.

ويعرب أعضاء المجلس عن أسفهم للقرار الذي اتخذته المعارضة برفض خطة عمل الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، ويناشدون حكومة الرئيس جان بيرتراند أرستيد والمعارضة قبول وتنفيذ أحكام هذه الخطة وقرارات منظمة الدول الأمريكية ذات الصلة. ويتيح تنفيذ الخطة أفضل فرصة لاستعادة الثقة والحوار ولحل الخلافات بين الهايتيين بصورة سلمية وديمقراطية ودستورية.

ويحث أعضاء المجلس المجتمع الدولي على الاستجابة للحالة الإنسانية الخطيرة في هايتي. ويناشدون جميع الأطراف في التراع في هايتي تسهيل توزيع الأغذية والأدوية للتأكد من أن المساعدة الإنسانية تصل إلى هؤلاء الذين بحاجة إليها، واحترام موظفي الأمم المتحدة والمرافق التي يستعملونها في أنشطتهم.

ويناشد أعضاء المجلس كلا من الحكومة والمتمردين المسلحين احترام حقوق الإنسان ووقف استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية. وسوف يتم مساءلة هؤلاء الذين ينتهكون حقوق الإنسان.

وسيواصل أعضاء مجلس الأمن مراقبة الحالة في هايتي عن كثب.